**الجامعة اللبنانية**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**مؤتمر : دولة القانون**

**كلمة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**الدكتور كميل حبيب**

**4-5 حزيران 2015**

**صاحب الرعاية، دولة الرئيس نبيه برّي ممثلاً بسعادة النائب**

**معالي رئيس الجامعة اللبنانية د. عدنان السيّد حسين المحترم**

**سعادة النواب، معالي الوزراء، السادة القضاة**

**الزملاء الافاضل، اعزائي الطلاب**

**ايها الحضور الكريم**

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

دأبت كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية على عقد مؤتمرات تحمل في طياتها اشكاليات معينة، تهم اللبنانيين جميعاً. فبعد مؤتمر "**صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية"،** يأتي انعقاد هذا المؤتمر حول "**دولة القانون**" في الزمن الصعب، حيث تشهد انهيار دول او أشباه دول ليحل مكانها تصحّر سياسي خطير ومخيف.

ولبنان، اليوم، مستهدف ككيان سياسي مستقل، ومستهدف ايضاً في صيغته وفي رسالته. فالميثاق والوثيقة أقرا نتيجة تسوية، والتسوية كمبدأ دائم في السياسة الداخلية دليل جمود واسلوب تجميد. فالانسان يلجأ الى التسوية عندما يستعصي عليه الحل الذي يرغب فيه. ويبدو ان الاختلاف على البديل من اسباب التمسّك بالصيغة الطائفية. والتوافقية، التي اعتمدها اللبنانيون كنهج للحكم تبدو، هي الاخرى، مرحلة انتقالية طويلة الأمد، كما ينظر اليها كعائق نحو تحقيق الديمقراطية السياسية كبديل عن ديمقراطية العدد الطائفي.

إن "**التعاقد الجهنمي**" بين الطوائف، كما يسميه **الاستاذ غسان التويني**، لم يولّد لنا سوى الازمات، وآخرها ما نعيشه اليوم من فراغ في الرئاسة الاولى. فهل اصابت التوصيفات السابقة لبنان على **كونه "دولة في إجازة"، أم "دولة مؤجلة"، ام دولة "الهدنة الدائمة"، ام دولة "غير احتمالية"....؟** وما الى ذلك من عناوين تجعل من مستقبل الوطن فكرة تشاؤمية حقاً.

نحن في كلية الحقوق طلاب الدولة المرجوة. وهذه الدولة ليست مجرد سلطة، انها انتظام عام لعمل المؤسسات ولحركة المجتمع في اطار القانون. والمؤسف انه لا تنقصنا المشاريع، واتفاق الطائف بحد ذاته لم يبخل علينا بالاصلاحات المطلوبة، لكننا تجافينا حقيقته بعدم تطبيقه.

اللبنانيون مدعوون الى الخروج من معتقلاتهم المذهبية والطائفية والعمل على تأسيس مجتمعهم الوطني القائم على مصالح وارادات وتقاليد مشتركة تقيم وزناً لمبادىء المساواة والحرية وتطبيق القانون.

الشكر مجدداً لدولة الرئيس نبيه برّي المؤمن بلبنان مختبراً للحوار، والمؤتمن على استقراره ووحدة اراضيه وسلامة بنيه. شكراً لدولته على توفير هذه المساحة الفكرية لنا في مجلس النواب، المؤسسة الأم، وكأني به يقول: **لا تخافوا، لبنان كان وسيبقى وطناً نهائيّاً لجميع ابنائه.**

كما أتوجه بالشكر الى الاساتذة الافاضل المشاركين في أعمال المؤتمر، أما حضوراً او من خلال اوراق عمل، منوهاً بحضور الاصدقاء الفرنسيين من عمداء واساتذة مهتمين.

شكراً لحضوركم.